بيان صادر عن سلطة النقد الفلسطينية تؤكد فيه أن حقوق أسر الأسرى والمحررين محفوظة لدى البنوك، وأنها ستنسق مع الحكومة الفلسطينية حول ضمان استمرارية تلقيهم لمستحقاتهم*

رام الله، ٢٠٢٠/٥/٨

أكدت سلطة النقد أن حقوق أسر الأسرى والمحررين محفوظة لدى البنوك، وأنها ستنسق مع الحكومة حول ضمان استمرارية تلقيهم لمستحقاتهم.

جاء ذلك في بيان أصدرته مساء اليوم الجمعة، شددت خلاله على أن اللجنة المشكلة بقرار من رئيس الوزراء باشرت العمل على تحليل المخاطر التي تلحق بمستحقات ذوي الأسرى وانعكاسات الأمر العسكري الإسرائيلي على البنوك العاملة.

وبينت أنها تتابع مبادرة بعض البنوك بإغلاق الحسابات تجنبا لتبعات تهديد سلطات الاحتلال. وأكدت أن هذه الاجراءات تمت بدون التقيد بقوانينها وتعليماتها التي توجب إعلامها بشكل مسبق، وأنها ستعالج هذا الأمر.

واستنكرت "الاعتداءات غير المسؤولة على فروع البنوك والهجمة غير المبررة عليها"، مؤكدة وقوفها لحماية الجهاز المصرفي.

وشددت سلطة النقد على انها لن تتخلى عن دورها في حماية أموال المودعين جميعا، وفي إدارة ملف حسابات ذوي الأسرى. وطالبت بالتعامل بحكمة بالغة وبشكل يضمن عدم إقدام الاحتلال على مصادرة أموال من البنوك كما حدث سابقا عام ٢٠٠٤.

---

* **المصدر:** وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=LL62Zma875922079725aLL62Zm

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/